الحقيقي فجاء الاشكال فالوجه ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اى ذكر المشبه استعمال
بالكناية حال كونها عبارة عن التشبيه ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني
استعمال المشبه في المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية وح
يندفع الاشكال بحذافيره واختار السكاكي رد الاستعارة التبعيه وهي ما يكون في
الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة المكني عنها بجعل قرينتها اى قرينة التبعيه منها
استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعيه قرينتها اى قرينة الاستعارة المكني
عنها على نحو قوله اى قول السكاكي في المنيه واظفارها حيث جعل المنيه استعارة
بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت
استعارة عن دلت والحال حقيقه لا استعارة لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة
فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة
وهكذا في قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات
المشتهيه على سبيل التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا
القياس في سائر الامثلة ففي قوله تع ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن
استعارة عن العلة الغائيه للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة بالكناية
وكذا في قوله ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن
الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك فالحاصل ان ما جعله القوم
قرينة الاستعارة التبعيه يجعله هو استعارة بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية
يجعله قرينة الاستعارة بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط
لما فيه من تقليل الاقسام ورد ما اختاره السكاكي بانه ان قدر التبعية كنطقت
في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة
تخييليه لانها اى التخييلية مجاز عنده اى عند السكاكي لانه جعلها من اقسام
الاستعارة المصرح بها التي من اقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وارادة المشبه
الا ان المشبه به يجب ان يكون مما لا يتحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صو

ومعنيه محققه واذا لم يكن التبعيه تخييليه فلم يكن الاستعارة المكني عنها مستلزمه
للتخييليه لوجود المكني عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييليه ح ف
وجود الملزوم بدون اللازم محال وذلك اى عدم استلزام المكني عنها التخييليه
بط بالاتفاق والا اى وان لم تقدر التبعيه التي جعلها قرينة المكني عنها حقيقه
بل قدرها مجازا فتكون التبعيه كنطقت مثلا استعارة لان المجاز مرسلا ضرورة
ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا فلم يكن
ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعيه الى المكني عنها مغنيا عما ذكره غيره اى غير
السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعيه وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول
بالاستعارة التبعيه حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال
بكذا حقيقه بل لزمه ان يقدره استعاره والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعيه و
ما يقال ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما يكون
اذا كانت جليه مع قصد المبالغه في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما
بعض لا ينبغي ان يلتفت اليه وذكر من له حذاقة في غير هذا الفن جوابا عن اعتراض المص
الاول ان لفظ نطقت اذا كان حقيقه لم يوجد الاستعارة التخييليه لانها ليست
في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح لا ينفك المكني عنها
ان التخييلية عن التخييليه مستلزمة للمكني عنها لا على العكس كما فهمه المص فاذا قلنا لسان الحال نطقت
واردنا باللسان الصورة التخييليه للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان فلا بد من
استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكني عنها وتخييليه اما اذا قلنا نطقت
الحال بكذا فالمكني عنها موجوده دون التخييليه فانها من قسم المصرح بها ولا تصرح
بالمشبه به في نطقت الحال هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يعتقد
ان كلام اخذ من غيره ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت ان اراد بالاتفاق على
استلزام المكني عنها للتخييليه اتفاق غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه
لانه بصدد الخلاف معهم على انه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تع والذين ينقضون